Journal of Administration and Economics Vol. (special issue) 2023 ISSN P.2221-5794 ISSN E.2790-2910

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

أثر مخاطـــــر السيولـــــة فـــــي القدرة الائتمانيـــــة

دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011 – 2020)

The effect of liquidity risk in the credit capacity

An analytical study of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2011-2020)

أ.د عقيل شاكر الشـــــــــرع

Aqil Shaker Al-Shara

م.م نضال جواد سالم الاسدي

Nidal Jawad Salem Al-Asadi

Tareqnot3@yahoo.com

جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص :

هدفَ البحث إلى بيان أثر مخاطر السيولة التي تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر حسب طبيعة النشاط الذي يمارسهُ المصرف في القدرة الائتمانية لعينة من المصارف المُدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, إذ تَمَثلَ مجتمع البحث في سوق العراق للأوراق المالية, فيما تمثلت عينة البحث في (10) مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمثلت بـ (المصرف التجاري العراقي, مصرف بغداد, مصرف الشرق الأوسط, مصرف الاستثمار العراقي, المصرف المتحد للاستثمار, المصرف الأهلي العراقي, مصرف سومر التجاري, مصرف الخليج التجاري, مصرف آشور الدولي, مصرف المنصور للاستثمار) للمدة (2011 – 2020), وتَمثلَ المتغيّر المستقل بمخاطر السيولة, فيما تَمثلَ المتغيّر التابع بمؤشرات القدرة الائتمانية وهي نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض, مخصص خسائر القروض, نسبة القروض إلى إجمالي الودائع, ولتحليل واختبار فرضيات البحث تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS للتعرّف على علاقات الارتباط والأثر بين متغيّرات البحث من خلال اختبارات (R^2, T, F), وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها ضعف اهتمام إدارات المصارف بعملية تحديد وقياس المخاطر التي من الممكن أن يتعرّض لها المصرف نتيجة ممارسة أنشطته المتنوعة بالشكل الذي تمكّنها من الحد من تأثير تلك المخاطر على قدرتها الائتمانية, كما أوصى البحث بضرورة

اهتمام المصارف بتفعيل دور أقسام إدارة المخاطر بالشكل الذي يسهم في الحد من تأثير المخاطر وتلافي الخسائر التي من الممكن أن يتعرّض لها المصرف.

الكلمات المفتاحية : مخاطر مصرفية, قدرة ائتمانية, مخاطر السيولة.

Abstract :

The research aimed to demonstrate the impact of some banking risks that vary in degree of seriousness from one bank to another according to the nature of the activity practiced by the bank on the credit capacity of a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange, as the research community is represented in the Iraq Stock Exchange, while the research sample was in (10) banks listed in the Iraq Stock Exchange, represented by (Commercial Bank of Iraq, Bank of Baghdad, Middle East Bank, Iraqi Investment Bank, United Investment Bank, National Bank of Iraq, Sumer Commercial Bank, the Gulf Commercial Bank, Ashur International Bank, Bank Al-Mansour Investment) for the period (2011-2020), the independent variable was represented by liquidity risk, while the dependent variable was represented by indicators of credit ability, which are ratio of non-performing loans to total loans, provision for loan losses, ratio of loans to total deposits, and to analyze and test the research hypotheses, the statistical program SPSS was used to identify the correlation and impact relationships between the variables the research was conducted through tests (F, T, R^2), the research reached a set of conclusions, the most important of which was the weak interest of bank administrations in the process of identifying and measuring risks that might be exposed to, the bank as a result of practicing its various activities in a way that enables it to reduce the impact of those risks on its credit capacity, and the research also recommended the need for banks to pay attention to activating the role of risk management departments in a way that contributes to reducing the impact of risks and avoiding losses that the bank may be exposed to.

Keywords : banking risks, credit capacity, liquidity risks.

المقدمـــة :

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة إذ هو مثل الحلقة الرئيسة في حلقات تطور النظام المالي وانعكاسا لتطور الأنظمة الاقتصادية لأي بلد, ويحتل القطاع المصرفي مركزا مهما في النظم الاقتصادية والمالية, لما له من أثر كبير لا يمكن تجاهله في مجال التنمية الاقتصادية من خلال تجميع معظم مدخرات المجتمع ومنح الائتمان لكافة الانشطة الاقتصادية والاستثمارية المختلفة, فضلا عن تقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها, لذلك يسعى هذا القطاع ومن الدور الذي يلعبه إلى انتهاج سياسة مالية ونقدية تهدف بالدرجة الأساس إلى تعظيم أرباحه على وفق طبيعة عمله التجاري.

ونتيجة لذلك أصبحت المصارف تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر حسب طبيعة النشاط الذي يمارسه المصرف, ومع زيادة هذه المخاطر أصبح لزاما على إدارة المصارف ابتكار طرق وأساليب مالية لإدارة وتحليل وتقييم مجمل المخاطر المتوقعة ليس بهدف القضاء عليها وإنما للحد من تأثيراتها لضمان الاستمرارية في السوق المصرفية وتحقيق عوائد مرضية بمخاطر متدنية, ومن هنا جاءت ضرورة إلقاء نظرة على أنواع هذه المخاطر والتي من أهمها مخاطر السيولة في قطاع المصارف العراقي للحصول على سياسة فعالة تساعد في الحد من تأثير هذه المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية, فضلا عن تحديد القدرة الائتمانية للمصارف بالشكل الذي يمكنها من اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة, إذ إن القدرة الائتمانية تتوقف على عدة متغيرات أهمها حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

ويحتل مفهوم القدرة الائتمانية الصدارة في العمل المالي والمصرفي لما له من انعكاسات كبيرة على قطاع الأعمال والدور الذي يلعبه من خلال تحقيق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد والذي يقود بدوره إلى زيادة القيمة السوقية للمصرف وتعزيز موقعه في السوق المالي, وبالتالي تحقيق أهداف المصرف بشكل خاص وأهداف الاقتصاد بشكل عام, لذا يجب على الإدارة قياس وتقييم القدرة الائتمانية للمصرف, وأهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لمعرفة ذلك هي (نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض, مخصص خسائر القروض, نسبة القروض إلى إجمالي الودائع).

وللاطلاع على موضوعات البحث, فقد جاء بأربعة مباحث, تناول المبحث الأول منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة, وتناول المبحث الثاني الجانب النظري للبحث, فيما تضمن المبحث الثالث الجانب التطبيقي, لينتهي البحث بالاستنتاجات والتوصيات كمبحث رابع.

المبحث الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة:

أولا: مشكلة البحث:

تعد مخاطر السيولة أحد أهم التحديات التي تواجه إدارة المصارف, إذ إن معالجة هذه المخاطر ليس بالأمر السهل فالمشاكل الهيكلية والتنظيمية والتحديات الكبيرة التي توجهها إدارة المصارف العراقية والمتمثلة في عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي والذي أدى بدوره إلى عدم استقرار البيئة الاستثمارية, وبالتالي ضعف ارتباط المصارف العراقية بالمنظومة المصرفية العالمية مما أدى إلى ضعف مواكبة القطاع المصرفي العراقي للتطورات والتغيرات المصرفية على الصعيد العالمي, ونتيجة للجدل الدائر حول أثر مخاطر السيولة على القدرة الائتمانية لعينة من المصارف المدرجة في السوق, فقد جاءت مشكلة البحث وفقا للتساؤل الآتي :

(هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في القدرة الائتمانية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟).

ثانيا : أهمية البحث :

يمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط الآتية :

1- التعرف على مخاطر السيولة وكيفية قياسها لغرض رفع قدرة المصرف في منح الائتمان.

2- التعرف على مؤشرات قياس القدرة الائتمانية للمصارف العراقية عينة الدراسة.

ثالثا : هدف البحث :

هدف البحث إلى بيان أثر مخاطر السيولة في القدرة الائتمانية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, فضلا عن التعرف على مخاطر السيولة وتحديد نوع العلاقة بينها وبين مؤشرات قياس القدرة الائتمانية للمصارف العراقية عينة الدراسة.

رابعا : فرضيات البحث :

وفقا لما جاءت به مشكلة البحث من تساؤلات تم صياغة الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الثانية :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في مخصص خسائر القروض للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الثالثة :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة.

خامسا : بعض الدراسات السابقة :

1- دراسة (عبد الحافظ, 2015)

هدفت الدراسة المعنونة "**قياس أثر مخاطر السيولة والائتمان وملاءمة رأس المال في درجة الأمان المصرفي**" إلى قياس أثر كل من مخاطر السيولة والائتمان وملاءمة رأس المال من خلال مؤشرات مختلفة لكل منها في درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية المبحوثة, وتمثل مجتمع الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية, فيما تمثلت عينة الدراسة في (10) مصارف تجارية خاصة, وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها تعرض المصارف إلى العديد من المخاطر التي منها مخاطر السيولة والائتمان وملاءمة رأس المال والتي تؤثر بشكل كبير في درجة الأمان المصرفي ومدى تحقيق تلك المصارف لأهدافها المرسومة والتي من أهمها تعظيم ثروة المالكين, فيما أوصت الدراسة بضرورة فتح وحدات لإدارة المخاطر المصرفية في كل مصرف تتبنى وضع الآليات المناسبة للتعامل مع المخاطر المصرفية.

2- دراسة (عبد السلام, 2018)

هدفت الدراسة المعنونة "**قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية – دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية**" إلى قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية باستعمال مؤشرات مخاطر السيولة, وتمثلت عينة الدراسة في مصرف الجمهورية فرع زليتين, كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها ان انخفاض النقد في المدة الأخيرة مقارنة بإجمالي الودائع أدى إلى ارتفاع مخاطر السيولة, فيما أوصت الدراسة بضرورة تحديد حجم السيولة التي يحتاجها المصرف لمواجهة طلبات زبائنه فضلا عن فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية المصرف وكيف ستؤثر في وضع السيولة.

3- دراسة (وادي, 2021)

هدفت الدراسة المعنونة "**أهمية المخاطر والسيولة لتعزيز القيمة المصرفية في المصارف الأهلية**" إلى دراسة المخاطر المصرفية والسيولة المطلوب من المصرف توفيرها وأثر كل من المخاطر والسيولة على قيمة المصرف, وتمثلت عينة الدراسة في (4) مصارف أهلية (مصرف الشرق الأوسط, مصرف الخليج, المصرف الأهلي, مصرف بغداد), وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل واختبار الفرضيات, وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها وجود أثر للمخاطر المصرفية وعدم وجود أثر للسيولة على قيمة المصرف, فيما أوصت الدراسة بضرورة تقليل نسبة الخسائر التي تتولد

من المخاطر من خلال اتباع سياسة ائتمانية جيدة فضلا عن عدم الاحتفاظ بنسب سيولة معطلة لما لها من أثر على ربحية المصرف التي يسعى إلى تحقيقها.

المبحث الثاني : الإطار النظري :

أولا : مفهوم مخاطر السيولة :

قبل التطرق إلى مفهوم مخاطر السيولة لابد من تحديد مفهوم السيولة أولا, إذ تعرف السيولة بأنها كل ما تحتفظ به المؤسسات المالية من النقود أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة سريعة ودون خسائر **(الحسيني؛ الدوري, 2000 : 93)**.

أما مخاطر السيولة فتتمثل بعدم قدرة المصارف على الوفاء بجميع التزاماتها المادية بشكل فوري عن استحقاقها وذلك بسبب عدم تطابق تاريخ استحقاق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة, إذ تقوم المصارف بدور الوسيط المالي بين المودعين والمقترضين فهي تقوم بقبول الودائع من الجمهور لتقوم بتقديمها على شكل قروض للأفراد والمؤسسات, وهنا يكمن الخطر في أن الودائع غالبا ما تكون قصيرة الأجل بينما القروض تكون طويلة الأجل وبالتالي قد تتعرض المصارف لخطر ارتفاع طلبات المودعين لاسترجاع ودائعهم والتي استخدمها المصرف في تمويل القروض الممنوحة, فضلا عن ذلك قد يحتاج المصرف إلى السيولة بشكل مفاجئ وغير متوقع نتيجة لظروف طارئة, وعليه تعد السيولة أحد أهم العناصر التي تضمن استمرارية المؤسسة المالية كونها تعكس إمكانية المؤسسة المالية في الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل في الوقت المحدد **(Durrah et al, 2016 : 436)**.

ثانيا : أهمية السيولة المصرفية :

تتجلى أهمية السيولة بالنسبة للمصارف التجارية في الآتي **(هندي, 2011 : 159)** :

1-تعكس مدى سلامة الوضع المالي للمصرف من خلال قدرته على الوفاء بالتزاماته.

2-تساهم في زيادة ثقة المودعين والمقترضين على حد سواء من خلال استجابة المصرف لحاجتهم من السيولة.

3-تجنب المصرف من اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي أو المصارف والمؤسسات المالية الأخرى أو بيع جزء من موجوداته.

4-تساهم في حماية المصرف من التعرض لمخاطر الإفلاس والتصفية.

ثالثا : قياس مخاطر السيولة المصرفية :

يمكن قياس مخاطر السيولة من خلال مجموعة من النسب من أهمها **(عبد الستار, 2012 : 126)** :

1-النقد في الصندوق ولدى المصارف / إجمالي الودائع :

يعكس هذا المؤشر زيادة الأرصدة النقدية في الصندوق أو لدى المصارف الأخرى وبالتالي زيادة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد, وهذا بدوره يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف.

2-إجمالي القروض / إجمالي الودائع :

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة مخاطر السيولة إذ إن الزيادة في نسبة القروض الممنوحة قد يؤثر بشكل سلبي على السيولة فقد يتعذر تصفية تلك القروض مما يساهم في انخفاض السيولة وبالتالي زيادة تعرض المصرف لمخاطر السيولة.

3-الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع :

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة فهو يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي يستخدمها المصرف لمواجهة التزاماته الأخرى.

رابعا : مفهوم القدرة الائتمانية :

هنالك العديد من المفاهيم المختلفة التي تناولت موضوع الائتمان المصرفي, وقد جاء هذا الاختلاف نتيجة لاعتماد آراء الكتاب والباحثين كل حسب اختصاصه, فضلا عن طبيعة البيئة الاقتصادية التي تختلف من بلد إلى آخر.

ويعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يمنحها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أم معنويا بأن يضع تحت تصرفه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض معين وخلال مدة زمنية يتفق عليها الطرفين وبشروط وضمانات تمكن المصرف من استرداد مبلغ القرض مع الفوائد والعمولات في حال توقف المدين عن الوفاء بالتزاماته المتفق عليها مسبقا **(عشيش, 2010 : 58)**.

كما يمكن تعريف الائتمان بأنه عملية نقل الأموال من المقرض (المصرف) إلى المقترض (الزبون) بناء على طلب الأخير, وتتضمن هذه العملية على وعد من جانب المقرض بدفع الأموال أو السلع أو الخدمات في الوقت الحالي مقابل وعد من قبل المقترض بإعادة الأموال أو قيمة السلع والخدمات مضافا إليها مبلغ الفائدة أو العمولة إلى المقرض في موعد لاحق تم الاتفاق عليه بين الطرفين.

أما القدرة الائتمانية فأنها تعني قدرة المصرف على تقديم الائتمان بجودة عالية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية وتحت أي ظروف, مع تحديد آلية مناسبة تضمن استرداد تلك المبالغ مع الفوائد المتحققة وبأوقات يتم تحديدها مسبقا **(Rose & Hudgins, 2013 : 526)**.

كما تعرف القدرة الائتمانية للمصرف بأنها قدرة المصرف على منح القروض والسلف للقطاعات الاقتصادية المختلفة, وتعتمد هذه القدرة إلى حد كبير على ما يمتلكه المصرف من موارد مالية وبشرية وتكنولوجية تعمل على زيادة كفاءة وجودة الائتمان الممنوح ومدى كفاية رأس المال, إذ كلما كان رأس مال المصرف كبيرا كلما زادت قدرته الائتمانية من خلال إمكانية التوسع في منح الائتمان, فضلا عن زيادة قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المصرفية وخاصة مخاطر الائتمان التي تصنف على أنها أكبر المخاطر التي تواجه المصارف وتهدد قدرتها الائتمانية.

خامسا : أهمية القدرة الائتمانية :

يحتل الائتمان المصرفي دورا بالغ الأهمية في اقتصاديات البلدان المتطورة والنامية على حد سواء من خلال توفير الأموال التي تدير عملية التنمية الاقتصادية وتزيد من طاقة الإنتاج والدخل القومي.

كما يجب على المصارف أن لا تتشدد في عملية منح الائتمان كون أن ذلك سيؤدي إلى بقاء الأموال معطلة أو مجمدة وبالتالي يحد من حركة الكتلة النقدية اللازمة لعملية الاستثمار التي تحقق التنمية الاقتصادية في البلدان, ويمكن تلخيص أهمية الائتمان المصرفي على النحو الآتي **(البرزنجي, 2018 :79-80)** :

1-زيادة الإنتاج : إذ يوفر الائتمان المصرفي الموارد المالية المستمرة والضرورية التي تحتاجها المشاريع الصناعية والزراعية الكبيرة والخدمية سواء كانت مشاريع جديدة أو قائمة والتي تفوق مواردها الذاتية, وتلعب المصارف المتخصصة الدور الاساس في توفير الموارد المالية لتلك المشاريع.

2-زيادة الاستهلاك : إذ يساهم الائتمان المصرفي في حصول المستهلكين من أصحاب الدخول المنخفضة على بعض السلع الاستهلاكية على الرغم من عدم قدرتهم على دفع قيمتها في الوقت الحاضر, مما يترتب عليهم دفع قيمة ذلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم في المستقبل, وبالتالي فأن الائتمان يلعب دورا في زيادة الاستهلاك والتي يترتب عليها زيادة الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

3-توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الانشطة الاقتصادية : تعمل إدارة الائتمان المصرفي من خلال عملية منح الائتمان على تحريك الكتلة النقدية من خلال توزيع الموارد المالية لدى المصارف على مختلف القطاعات والأنشطة

الاقتصادية وبما يحقق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد من خلال توزيعها على المشاريع وفقا لاحتياجها وبما يحقق النمو الاقتصادي.

4-تشغيل الموارد المعطلة: إذ إن عملية منح الائتمان تعمل وبصورة مؤقتة على تشغيل الأموال المعطلة من خلال منح الائتمان قصير الأجل, وبذلك فأن المقترض سوف ينتفع من تشغيل هذه الموارد من خلال استخدامها في أنشطة قصيرة الأجل تحقق له دخلا مربحا, وبالمقابل فأن المقرض سيحصل على دخل مناسب نتيجة استخدام تلك الأموال بمنحها كائتمان قصير الأجل.

ولكون الائتمان المصرفي اصبح أحد أهم الأركان الأساسية في حياتنا اليومية سوف نوضح أهميته وبصورة مفصلة بعض الشيء لكل من الأفراد المستهلكين, منشآت الأعمال, الاقتصاد بصورة عامة وكما يأتي **(النعيمي, 2010 : 27-29)** :

أ- بالنسبة للأفراد المستهلكين :

1-رفع مستواهم المعاشي, إذ إن حصولهم على الائتمان سوف يساعد على استخدام دخلهم المستقبلي لدفع قيم السلع والخدمات المطلوبة, وعليه يمكنهم رفع المستوى المعاشي الحالي من خلال قدرتهم على تحقيق الأموال في المستقبل.

2-مواجهة الظروف الطارئة, من خلال استخدام الائتمان في مواجهة أي حالات طارئة أو أزمات من الممكن أن تحدث بشكل غير متوقع, أو أي مشاكل صحية وغيرها من الأمور الطارئة الأخرى.

3-التمتع بالخدمات التي تقدمها إدارة الائتمان مثل استخدام بطاقات الائتمان في تسديد قيمة الفنادق, الوقود, تذاكر الخطوط الجوية, وغيرها من الخدمات الأخرى, إذ أصبح بإمكان المستهلك السفر حول العالم دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من النقد.

ب- بالنسبة لمنشآت الأعمال :

1-استخدام الائتمان في توسيع الأسواق, إذ تعمل منشآت الأعمال على استخدام الائتمان في توسيع أسواقها والحصول على مستهلكين جدد, كما تعمل تلك المنشآت على تحفيز زبائنها على الشراء من خلال ما تقدمه من خيارات ائتمانية عديدة.

2-تعتمد منشآت الأعمال على البرامج الائتمانية التي تعرض من قبل المجهزين في السوق لغرض حصولها على المخزون والتجهيزات الأخرى التي تحتاجها في عملياتها التشغيلية, فضلا عن توسيع عرض المنتجات وتوفير خزين أكبر من السلع.

3-يمكن للائتمان أن يوفر لمنشآت الأعمال رأس المال اللازم للبدء بممارسة نشاطها أو المحافظة على استمرارية النشاط الحالي وتوسيعه, إذ تتطلب تلك العمليات تدفقات نقدية مستمرة للوفاء بالنفقات والتكاليف المترتبة على إنشاء مواقع جديدة, أو تشغيل عمال إضافيين, فضلا عن نفقات الأنشطة التسويقية.

بالنسبة للاقتصاد :

تتجلى أهمية الائتمان بالنسبة للاقتصاد فيما يوفره من تدفقات للأموال وعوامل الإنتاج, ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التغير في معدلات الفائدة المستحقة على استخدام الائتمان, إذ يجب على السياسة الائتمانية أن تحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن بين الائتمان الممنوح وحاجة النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية, إذ إن الزيادة في منح الائتمان ستؤدي إلى زيادة في القوة الشرائية وفي حال لم تقابلها زيادة في السلع والخدمات فأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار ودخول الاقتصاد في مرحلة التضخم والعكس صحيح, وفي كلتا الحالتين فأن الائتمان يؤثر بصورة كبيرة على عمليات التنمية الاقتصادية, مما يؤدي إلى فقدان التوازن والاستقرار الاقتصادي في البلد.

سادسا : مؤشرات قياس القدرة الائتمانية :

من أجل تقييم قدرة المصارف على منح الائتمان فأن ذلك يتطلب استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس والتي سيتم عرضها كالآتي:

1-مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمال القروض : ليس هنالك مفهوم محدد يوضح معنى القروض المتعثرة ولكن توجد مجموعة من المعايير التي تميز بين القروض الجيدة والقروض السيئة تختلف بشكل ملحوظ بين بلد وآخر, إذ تستخدم بعض البلدان المعايير الكمية في التمييز بين القروض, مثل عدد الأيام التي يتم فيها تجاوز موعد سداد الدفعات المستحقة, ويستخدم البعض الآخر المعايير النوعية مثل توفر المعلومات الدقيقة عن المقترض وجودة إدارة الائتمان في تحصيل الديون, وتعد القروض المتعثرة مؤشرا مهما في قياس مدى توفر السيولة في المصرف فضلا عن ادائه المالي, إذ كلما ارتفعت نسبة الديون المتعثرة كلما زادت من مخاطر العسر المالي, في حين أن انخفاضها يشير إلى كفاءة وجودة إدارة الائتمان في متابعة وتحصيل ديون المصرف **(Bahrini, 2011 : 232)**.

وتعرف القروض المتعثرة بأنها القروض التي لا يمكن استعادتها ضمن الموعد المحدد في العقد لأسباب منها امتناع أو توقف المقترضين عن سداد الأقساط المستحقة مع الفوائد ما يعكس سوء إدارة الائتمان في المصرف, أو بسبب الظروف البيئية التي يمر بها المصرف ما يؤثر على عملية متابعة الائتمان الممنوح, ويمكن قياسه القروض المتعثرة وفق المعادلة الآتية **(Funso, et al, 2012 : 52)** :

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض = القروض المتعثرة / إجمالي القروض **(1)**

2-مخصص خسائر القروض : أوجبت بعض القوانين والتشريعات أن يحتفظ المصرف بمخصص خسائر قروض كاف لمواجهة الخسائر المتوقعة نتيجة إقراض الأفراد والمؤسسات, إذ يؤدي هذا المخصص دورا كبيرا في المحافظة على استقرار وقوة المصرف, ويمكن قياسه وفق المعادلة الآتية **(Ozili & Outa, 2017 : 147)** :

(2)

مخصص خسائر القروض = القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض

3-نسبة القروض إلى إجمالي الودائع : يجب على المصرف عند منح الائتمان أن يراعي امتلاك مقدار مستهدف من السيولة النقدية للمحافظة على عملياته ومواجهة السحب المفاجئ للودائع من قبل أصحابها, ويمكن قياسها وفقا للمعادلة الآتية **(Sjahrifa, et al, 2018 : 36)** :

(3)

نسبة القروض إلى إجمالي الودائع = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

المبحث الثالث : الإطار العملي :

أولا : تحليل مخاطر السيولة :

تمثل مخاطر السيولة أحد أبرز المخاطر التي تؤثر في القدرة الائتمانية للمصارف, ونظرا لارتباط مخاطر السيولة بعلاقة عكسية مع نسب السيولة التي تعكس مقدار ما تحتفظ به المصارف من أموال نقدية أو موجودات

قابلة للتسييل بسرعة وبدون خسائر, ونظرا لوجود أكثر من نسبة لقياس سيولة المصارف تم إيجاد نسبة السيولة من خلال قسمة النقد في الصندوق ولدى المصارف على إجمالي الودائع, وتم استخدام المعادلة في أدناه لغرض قياس سيولة المصارف عينة الدراسة :

نسبة السيولة = النقد في الصندوق ولدى المصارف / إجمالي الودائع

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، إذ يشير إلى مقدار ما يحتفظ به المصرف من موجودات سائلة تشمل (النقد في الصندوق فضلا عن النقد لدى البنك المركزي والأرصدة السائلة الأخرى)، وبالتالي فأنه كلما انخفضت هذه النسبة دلت على ارتفاع مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة لوجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة ومخاطر السيولة, والعكس صحيح فعند ارتفاع هذه النسبة فهذا يعني انخفاض مخاطر السيولة وزيادة قدرة المصرف على

تأدية التزاماته المالية في آجالها ولاسيما قصيرة الأجل, ويبين الجدول (1) نسبة السيولة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2020) :

جدول (1) : نسبة السيولة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2020).

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط للمدة
التجاري العراقـي	1.306	1.226	1.984	1.112	1.606	1.058	1.016	1.251	1.715	1.545	1.382
بغـــــداد	0.654	0.776	0.728	0.665	0.971	0.988	1.048	1.003	0.860	0.964	0.866
الشرق الأوســط	0.732	0.753	0.765	0.977	0.981	1.330	1.323	1.106	1.204	1.190	1.036
الاستثمار العراقـي	0.832	0.822	0.817	1.385	1.389	1.679	1.568	1.488	1.439	1.330	1.275
المتحد للاستثمـار	0.458	0.876	0.325	0.191	0.516	0.384	0.330	0.058	0.053	0.116	0.331
الأهلي العراقـي	1.453	1.664	1.063	1.214	1.164	2.270	2.163	1.984	1.418	1.052	1.545
سومر التجـاري	1.236	1.419	1.768	1.829	2.241	2.633	2.489	1.650	3.446	3.708	2.242
الخليج التجـاري	0.446	0.614	0.884	0.802	0.598	0.652	0.831	1.043	1.259	1.276	0.840
آشور الدولـي	1.489	1.172	2.626	2.727	2.814	3.302	3.534	2.349	2.676	3.570	2.626
المنصور للاستثمار	0.613	0.678	0.437	0.489	0.316	1.153	0.853	0.998	1.049	1.160	0.775
المتوسط لجميع المصارف أعلاه	0.922	1.000	1.140	1.139	1.260	1.545	1.516	1.293	1.512	1.591	12.916

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2020).

أظهرت النتائج في الجدول (1) أعلى وأدنى نسبة للسيولة لكل مصرف على حده خلال مدة الدراسة, فكانت أعلى نسبة لسيولة المصرف التجاري العراقي في سنة 2013 إذ بلغت (1.984) وذلك يدل على انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة زيادة النقد في الصندوق بنسبة أكبر من إجمالي الودائع, أما أدنى نسبة للسيولة فكانت في سنة 2017 إذ بلغت (1.016) والتي تدل على زيادة مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة زيادة الودائع وانخفاض النقد في الصندوق.

كذلك أظهرت النتائج أن أعلى نسبة لسيولة مصرف بغداد كانت في سنة 2017 إذ بلغت (1.048) وبالتالي فأن ذلك يدل على انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف ويعود ذلك إلى قيام إدارة المصرف بتوفير السيولة اللازمة لمواجهة السحوبات المفاجئة من خلال الاعتماد على الإيرادات المتحققة عن العمولات والاستثمارات المالية الأخرى فضلا عن الإيرادات المتحققة من بيع وشراء العملات الاجنبية, أما أدنى نسبة للسيولة فكانت في سنة 2011 إذ بلغت (0.654) والتي تدل على زيادة مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة انخفاض الموجودات المتداولة وبضمنها النقود نتيجة انخفاض مصادر التمويل قصيرة وطويلة الأجل.

كما أظهرت نتائج تحليل بيانات مصرف الشرق الأوسط للاستثمار أن أعلى نسبة للسيولة بلغت (1.330) في سنة 2016 وبالتالي فأن ذلك يدل على انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة زيادة سيولة المصرف بسبب زيادة النقد مقابل الانخفاض في حجم الودائع النقدية, كما بلغت أدنى نسبة للسيولة (0.732) في سنة 2011 والتي تدل على زيادة مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة انخفاض النقد في الصندوق مقابل زيادة في حجم الودائع.

وأظهرت النتائج أن نسبة السيولة لمصرف الاستثمار العراقي في سنة 2016 قد بلغت أعلى نسبة (1.679) الأمر الذي يدل على انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة زيادة حجم النقد في الصندوق الذي ساهم في زيادة كفاية رأس المال والذي بلغت نسبته (130%) وفقا لمعيار بازل, أما ادنى نسبة للسيولة فقد بلغت (0.817) في سنة 2013 وبالتالي فأن ذلك يدل على زيادة مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة انخفاض النقد في الصندوق مقابل الزيادة في حساب الودائع إذ بلغت نسبتها (46.5%) من إجمالي المركز المالي للمصرف.

كذلك أظهرت النتائج أن أعلى نسبة لسيولة المصرف المتحد للاستثمار كانت في سنة 2012 إذ بلغت (0.876) الأمر الذي يدل على انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة ارتفاع نسبة السيولة من خلال زيادة النقد في الصندوق, كما بلغت أدنى نسبة للسيولة في سنة 2019 إذ بلغت (0.053) وبالتالي فأن ذلك يدل على زيادة مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف ويعود ذلك إلى ضعف السيولة النقدية للمصرف واستمرار عدم الدخول في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية.

كما بلغت أعلى نسبة لسيولة المصرف الأهلي العراقي في سنة 2016 إذ بلغت (2.270) الأمر الذي يدل على انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة الانخفاض في حجم الودائع النقدية مقابل الزيادة في النقد لدى المصرف, وأن أدنى نسبة للسيولة كانت في سنة 2020 إذ بلغت (1.052) وبالتالي فأن ذلك يدل على زيادة مخاطر السيولة التي

يتعرض لها المصرف نتيجة الزيادة في حجم الودائع النقدية والتي بلغت نسبتها (67.3 %) من إجمالي المركز المالي للمصرف.

كما أظهرت نتائج التحليل أن أعلى نسبة لسيولة مصرف سومر التجاري كانت في سنة 2020 إذ بلغت (3.708) الأمر الذي يدل على انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة استغلال موجودات المصرف بشكل مثالي مما حقق سيولة عالية ساهمت في التقليل من تعرض المصرف للمخاطر, وأن أدنى نسبة للسيولة كانت في سنة 2011 إذ بلغت (1.236) وبالتالي فأن ذلك يدل على زيادة مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة زيادة حجم الودائع النقدية.

كذلك أظهرت النتائج أن أعلى نسبة لسيولة مصرف الخليج التجاري كانت في سنة 2020 إذ بلغت (1.276) الأمر الذي يدل على انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة زيادة النقد في الصندوق بنسبة أكبر من إجمالي الودائع, كما بلغت أدنى نسبة للسيولة (0.446) في سنة 2011 وبالتالي فأن ذلك يدل على زيادة مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف ويعود ذلك إلى ضعف السيولة النقدية للمصرف نتيجة عدم قدرته على جذب ايرادات جديدة فضلا عن الضعف في إدارة الموجودات والمطلوبات.

كما أظهرت النتائج أن أعلى نسبة لسيولة مصرف آشور الدولي كانت في سنة 2020 إذ بلغت (3.570) الأمر الذي يدل على انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف ويعود ذلك إلى نمو موجودات المصرف والتي يشكل النقد فيها نسبة (88 %) ما يعني توفر السيولة اللازمة لمواجهة المخاطر, كما بلغت أدنى نسبة للسيولة في سنة 2012 إذ بلغت (1.172) وبالتالي فأن ذلك يدل على زيادة مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة انخفاض النقد في الصندوق مقابل الزيادة في إجمالي الودائع.

كذلك أظهرت النتائج أن أعلى نسبة لسيولة مصرف المنصور للاستثمار كانت في سنة 2020 إذ بلغت (1.160) الأمر الذي يدل على انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة الزيادة الكبيرة في حساب النقد في الصندوق مقابل الانخفاض في حساب الودائع النقدية والذي أدى إلى زيادة سيولة المصرف بنسبة بلغت (107%), كما بلغت أدنى نسبة للسيولة (0.316) في سنة 2015 وبالتالي فأن ذلك يدل على زيادة مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف نتيجة انخفاض النقد في الصندوق مقابل الزيادة في حساب الودائع النقدية.

ثانيا : تحليل القدرة الائتمانية :

أولا : نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض :

تعد القروض المتعثرة مؤشرا مهما في قياس مدى توفر السيولة لدى المصرف كما تعكس مدى كفاءة وجودة الاداء المالي لإدارة الائتمان فيه, وتم حساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض من خلال قسمة القروض المتعثرة أو المعدومة على إجمالي القروض, وتم استخدام المعادلة أدناه لغرض قياس نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المصارف عينة الدراسة :

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض = القروض المتعثرة / إجمالي القروض

إذ كلما انخفضت هذه النسبة فأنها تعكس مدى كفاءة وجودة إدارة الائتمان في المصرف في متابعة وتحصيل القروض الممنوحة للزبائن, والعكس صحيح فعند ارتفاع هذه النسبة فأنها تؤدي إلى زيادة احتمال تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي نتيجة احتمال قيام المودعين بسحب ودائعهم لدى المصرف بشكل مفاجئ مما يؤثر بصورة كبيرة على سيولته, ويبين الجدول (2) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2020) :

جدول (2) : نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2020).

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط للمدة
التجاري العراقـي	9.012	5.059	2.502	3.859	2.255	0.024	0.009	0.030	0.014	0.001	2.276
بغـــــداد	0.245	0.341	0.219	0.306	0.443	0.033	0.042	0.001	0.003	0.427	0.206
الشرق الأوســط	0.018	0.015	0.025	0.028	0.071	0.011	0.012	0.020	0.013	0.192	0.040
الاستثمار العراقـي	0.030	0.016	0.023	0.035	0.033	0.034	0.022	0.020	0.015	0.021	0.025
المتحد للاستثمـار	0.071	0.043	0.104	0.064	0.102	0.484	0.028	0.046	0.127	0.363	0.143
الأهلي العراقـــي	0.0001	0.132	0.070	0.088	0.113	0.040	0.054	0.166	0.114	0.034	0.081
سومر التجـــاري	0.001	0.0001	0.002	0.001	0.014	0.012	0.014	0.022	0.022	0.031	0.012
الخليج التجـــاري	0.468	0.082	0.133	0.488	0.310	0.229	0.322	0.369	0.182	0.134	0.272
آشور الدولـــــي	0.118	0.021	0.009	0.230	0.045	0.159	0.029	0.036	0.003	0.063	0.071

المنصور للاستثمار	0.018	0.103	0.090	0.123	0.215	0.128	0.110	0.057	0.0001	0.003	0.085
المتوسط لجميع المصارف أعلاه	0.998	0.581	0.318	0.522	0.360	0.115	0.064	0.077	0.049	0.127	3.212

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2020).

أظهرت النتائج في الجدول (2) أعلى وأدنى نسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ولكل مصرف منفرد خلال مدة الدراسة, فكانت أعلى نسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف التجاري العراقي في سنة 2011 إذ بلغت (9.012) نتيجة انخفاض إجمالي القروض الممنوحة مقابل الارتفاع الكبير في حجم القروض المتعثرة, لتبدأ بعدها بالانخفاض حتى بلغت نسبة (0.024) في عام 2016 واستمرت بالانخفاض حتى بلغت أدنى نسبة لها في سنة 2020 إذ بلغت (0.001) نتيجة الارتفاع الكبير في حجم الائتمان النقدي الممنوح وانخفاض حجم القروض المتعثرة ما يعكس زيادة التزام المقترضين بسداد القروض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق فضلا عن كفاءة إدارة الائتمان في تحصيل القروض متأخرة التسديد.

كذلك أظهرت النتائج تذبذبا في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف بغداد خلال السنوات (2011 – 2014) بين الارتفاع والانخفاض لتبلغ أعلى نسبة لها في سنة 2015 إذ بلغت (0.443) وذلك نتيجة زيادة القروض المتعثرة والتي بلغت نسبتها (44%) مقابل إجمالي القروض الممنوحة, لتبدأ بعدها بالانخفاض التدريجي حتى بلغت أدنى نسبة لها في سنة 2018 إذ بلغت (0.001) نتيجة الانخفاض الكبير في حجم القروض المتعثرة مقابل الزيادة في حجم الائتمان النقدي الممنوح.

كما أظهرت نتائج تحليل بيانات مصرف الشرق الأوسط للاستثمار أن أعلى نسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بلغت (0.192) في سنة 2020 نتيجة الانخفاض في حجم الائتمان النقدي الممنوح بسبب فرض أسعار فائدة مرتفعة فضلا عن شروط الائتمان غير الميسرة, كما بلغت أدنى نسبة للقروض المتعثرة (0.011) في سنة 2016 نتيجة الارتفاع في حجم الائتمان النقدي الممنوح والذي بلغ (106) مليار دينار مقابل الانخفاض الكبير في حجم القروض المتعثرة, كما يجب على إدارة المصرف مراقبة مستويات السيولة والإقراض لديها وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة وذلك لتفادي تعرضها للمخاطر.

وأظهرت النتائج أن أعلى نسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف الاستثمار العراقي كانت في سنة 2014 إذ بلغت (0.035) نتيجة الانخفاض في إجمالي الائتمان النقدي الممنوح مقابل الزيادة في حجم القروض المتعثرة ما يعني

زيادة حجم المخاطر التي من المحتمل ان يتعرض لها المصرف, لتبدأ بعدها بالانخفاض التدريجي حتى بلغت ادنى نسبة لها في سنة 2019 إذ بلغت (0.015) نتيجة انخفاض حجم القروض المتعثرة ما يعكس حالة تراجع في المخاطر التي تواجه المصرف وارتفاعا في نسبة الالتزام في سداد القروض المستحقة.

كذلك أظهرت النتائج تذبذبا في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف المتحد للاستثمار خلال السنوات (2011 – 2015) حتى بلغت أعلى نسبة لها في سنة 2016 إذ بلغت (0.484) نتيجة الزيادة الكبيرة في حجم القروض المتعثرة مقابل الانخفاض في إجمالي القروض الممنوحة, اما أدنى نسبة فقد بلغت (0.028) في سنة 2017 نتيجة الانخفاض الكبير في حجم القروض المتعثرة مقابل الزيادة الكبيرة في إجمالي الائتمان النقدي الممنوح لتعاود الارتفاع مجددا حتى بلغت نسبة (0.363) في سنة 2020.

كما بلغت أعلى نسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف الأهلي العراقي في سنة 2012 إذ بلغت (0.132) نتيجة الزيادة الكبيرة في حجم القروض المتعثرة مقابل انخفاض حجم الائتمان النقدي ما يعكس ارتفاعا في المخاطر التي تواجه المصرف, وأن أدنى نسبة لتلك القروض كانت في سنة 2011 إذ بلغت (0.0001) نتيجة الانخفاض الكبير في حجم القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي الممنوح.

كما أظهرت نتائج التحليل أن أعلى نسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف سومر التجاري في سنة 2020 إذ بلغت (0.031) نتيجة زيادة حجم القروض المتعثرة مقابل الانخفاض في إجمالي الائتمان النقدي الممنوح مما يتطلب من المصارف دراسة الجدارة الائتمانية للزبون بصورة جيدة فضلا عن وضع خطة رصينة لتحصيل القروض متأخرة التسديد, وأن أدنى نسبة للقروض المتعثرة في سنة 2012 إذ بلغت (0.0001) نتيجة انخفاض حجم القروض المتعثرة إلى أدنى مستوياتها.

كذلك أظهرت النتائج أن أعلى نسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف الخليج التجاري كانت في سنة 2014 إذ بلغت (0.488) نتيجة انخفاض حجم الائتمان النقدي الممنوح وذلك يعود إلى انخفاض عرض الائتمان المصرفي نتيجة للظروف الأمنية والاقتصادية غير المؤاتية التي يمر بها البلد وتخوف إدارة الائتمان في المصرف من زيادة حالات التعثر المالي للمقترضين على الرغم من وجود طلب مرتفع على القروض, كما بلغت أدنى نسبة (0.082) في سنة 2012 نتيجة انخفاض حجم القروض المتعثرة مقابل إجمالي القروض الممنوحة.

كما أظهرت النتائج أن أعلى نسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف آشور الدولي كانت في سنة 2014 إذ بلغت (0.230) إذ بلغ حجم القروض المتعثرة أعلى مستوياته خلال مدة الدراسة دلالة على وجود مخاطر مالية بشكل لا

تقبل الشك، ما يستدعي من الجهات الرقابية إيلاء هذا الأمر قدرا عاليا من الأهمية لتفادي أية حالة تعثر محتملة قد تحصل مستقبلا, لتشهد السنوات اللاحقة تذبذبا في نسبة القروض المتعثرة حتى بلغت أدنى نسبة لها في سنة 2019 إذ بلغت (0.003) نتيجة انخفاض حجم القروض المتعثرة والتي بلغت (88) مليون دينار الأمر الذي يعكس كفاءة إدارة الائتمان في تحصيل القروض متأخرة التسديد.

كذلك أظهرت النتائج تذبذبا في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف المنصور للاستثمار خلال السنوات (2011 – 2014) حتى بلغت أعلى نسبة لها في سنة 2015 إذ بلغت (0.215) نتيجة الزيادة الكبيرة في حجم القروض المتعثرة والتي بلغت ما يقارب (12) مليار دينار بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية التي مر بها البلد آنذاك مما ساهمت في تعثر العديد من المقترضين وتآخرهم في سداد القروض المستحقة, لتشهد بعدا انخفاضا كبيرا حتى بلغت أدنى نسبة للقروض المتعثرة (0.0001) في سنة 2019 نتيجة الزيادة الكبيرة في حجم الائتمان النقدي الممنوح مقابل الانخفاض الكبير في حجم القروض المتعثرة ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية للبلد.

ثانيا : مخصص خسائر القروض :

تم حساب مخصص خسائر القروض المصرفية من خلال قسمة إجمالي القروض المشكوك في تحصيلها على إجمالي القروض, وتم استخدام المعادلة أدناه لغرض قياس مخصص خسائر القروض للمصارف عينة الدراسة :

مخصص خسائر القروض = القروض المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض

إذ كلما انخفضت هذه النسبة دلت على مدى كفاءة إدارة الائتمان في المصرف وقوة الإجراءات المعتمدة من قبلها في استرداد الأموال الممنوحة للمقترضين وإعادة استثمارها بالشكل الأمثل في نشاط المصرف الائتماني, والعكس صحيح فأن ارتفاع هذه النسبة يعطي دلالة واضحة على فشل آليات وإجراءات المصرف في متابعة المقترضين المتلكئين وتحصيل أمواله منهم, ويبين الجدول (3) مخصص خسائر القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011–2020) :

جدول (3) : مخصص خسائر القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2020).

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط للمدة
التجاري العراقي	10.292	3.971	2.313	3.156	1.674	0.358	0.330	0.303	0.310	0.249	2.295
بغداد	0.133	0.160	0.111	0.109	0.224	0.172	0.252	0.179	0.172	0.224	0.174
الشرق الأوسط	60.09	0.097	0.098	0.111	0.128	0.111	0.121	0.126	0.126	0.231	0.124
الاستثمار العراقي	0.031	0.019	0.021	0.038	0.040	0.044	0.034	0.028	0.022	0.024	0.030
المتحد للاستثمار	1.089	0.582	0.594	0.596	0.909	1.690	0.439	0.347	0.563	1.291	0.810
الأهلي العراقي	0.114	0.082	0.083	0.139	0.144	0.127	0.165	0.132	0.095	0.063	0.114
سومر التجاري	0.064	0.034	0.031	0.035	0.037	0.040	0.044	0260.	0.027	0.038	0.038
الخليج التجاري	0.776	0.205	0.135	0.252	0.200	0.088	0.124	0.123	0.124	0.125	0.215
آشور الدولي	0.313	0.199	0.142	0.241	0.389	0.495	0.577	0.407	0.414	0.233	0.341
المنصور للاستثمار	0.089	0.105	0.062	0.060	0.087	0.276	0.260	0.137	0.164	0.151	0.139
المتوسط لجميع المصارف أعلاه	1.300	0.545	0.359	0.474	0.383	0.340	0.235	0.181	0.202	0.263	4.281

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2020).

أظهرت النتائج في الجدول (3) أعلى وأدنى نسبة لمخصص خسائر القروض ولكل مصرف على حده خلال مدة الدراسة, فكانت أعلى نسبة لمخصص خسائر القروض للمصرف التجاري العراقي في سنة 2011 إذ بلغت (10.292) نتيجة لارتفاع نسبة القروض المشكوك في تحصيلها ما يعطي دلالة واضحة على فشل آليات وإجراءات المصرف في متابعة واستحصال القروض الممنوحة, ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي خلال السنوات اللاحقة حتى بلغت نسبة (0.358) في سنة 2016 لتستمر بعدها بالانخفاض حتى بلغت أدنى نسبة وكانت في سنة 2020 إذ بلغت (0.249).

كذلك أظهرت النتائج أن أعلى نسبة لمخصص خسائر القروض لمصرف بغداد كانت في سنة 2017 إذ بلغت (0.252) نتيجة قيام المصرف بتخصيص مبلغ تجاوز (30) مليار دينار كمخصص للقروض المشكوك في تحصيلها وذلك لمواجهة

بعض المشاكل منها توقف بعض المقترضين عن السداد فضلا عن تقديمهم ضمانات عقارية مزورة, وهذا مؤشر سلبي يدل على ضعف إجراءات المصرف في التأكد من صحة وسلامة البيانات والوثائق المقدمة من قبل المقترضين قبل الموافقة على منحهم القرض, كما أظهرت النتائج إن أدنى نسبة كانت في سنة 2014 إذ بلغت (0.109).

كما أظهرت نتائج تحليل بيانات مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ارتفاعا تدريجيا في نسبة مخصص خسائر القروض حتى بلغت أعلى نسبة في سنة 2020 إذ بلغت (0.231) نتيجة انخفاض القروض الممنوحة للزبائن وارتفاع مخصص القروض المشكوك في تحصيلها, ويعود ذلك إلى ضعف إجراءات المصرف في استرداد القروض الممنوحة لزبائنه مما ساهم في تعرضه إلى مخاطر ائتمانية عالية, كما بلغت أدنى نسبة (0.096) في سنة 2011 نتيجة انخفاض مخصص القروض المشكوك في تحصيلها.

وأظهرت النتائج تذبذبا في نسبة مخصص خسائر القروض لمصرف الاستثمار العراقي خلال السنوات (2011 – 2015) حتى بلغت أعلى نسبة لها في سنة 2016 إذ بلغت (0.044) نتيجة لارتفاع نسبة القروض المشكوك في تحصيلها دلالة على ضعف إجراءات المصرف في متابعة استحصال القروض الممنوحة مما ساهم في تعرض المصرف إلى مخاطر ائتمانية عالية, أما ادنى نسبة فقد بلغت (0.019) في سنة 2012 نتيجة الزيادة الكبيرة في القروض الممنوحة للزبائن إذ بلغ إجمالي القروض الممنوحة أكثر من (150) مليار دينار.

كذلك أظهرت نتائج تحليل بيانات المصرف المتحد للاستثمار تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع في نسبة مخصص خسائر القروض خلال سنوات الدراسة, إذ بلغت أعلى نسبة في سنة 2016 إذ بلغت (1.690) ما يعكس تعرض المصرف إلى مخاطر ائتمانية عالية الأمر الذي يتطلب من إدارة الائتمان في المصرف وضع سياسات وإجراءات من شأنها ان تقلل من نسبة القروض المشكوك في تحصيلها من خلال متابعة القروض الممنوحة وآليات استردادها من المقترضين, لتبدأ بعدها بالانخفاض حتى بلغت أدنى نسبة في سنة 2018 إذ بلغت (0.349).

كما أظهرت نتائج التحليل أن أعلى نسبة لمخصص خسائر القروض للمصرف الأهلي العراقي كانت في سنة 2017 إذ بلغت (0.165) نتيجة ارتفاع مخصص القروض المشكوك في تحصيلها لمواجهة حالات امتناع بعض المقترضين عن سداد ما بذمتهم من قروض وفوائد, وأن أدنى نسبة كانت في سنة 2020 إذ بلغت (0.063) نتيجة الزيادة الكبيرة في إجمالي القروض الممنوحة.

كما أظهرت نتائج التحليل أن أعلى نسبة لمخصص خسائر القروض لمصرف سومر التجاري في سنة 2011 إذ بلغت (0.064) الأمر الذي يدل على تعرض المصرف لمخاطر ائتمانية عالية نتيجة فشل وعدم كفاءة آليات متابعة أمواله المستثمرة

بشكل قروض وسيؤثر ذلك بدوره على أموال المودعين, لتبدأ بعدها بالانخفاض التدريجي حتى بلغت أدنى نسبة لها وكانت في سنة 2018 إذ بلغت (0.026).

كذلك أظهرت النتائج أن أعلى نسبة لمخصص خسائر القروض لمصرف الخليج التجاري كانت في سنة 2011 بنسبة بلغت (0.776) نتيجة ضعف إجراءات المصرف في استرداد القروض الممنوحة لزبائنه مما ساهم في تعرضه إلى مخاطر ائتمانية عالية, كما بلغت أدنى نسبة (0.088) في سنة 2016 نتيجة ارتفاع إجمالي القروض الممنوحة مقابل انخفاض مخصص القروض المشكوك في تحصيلها.

كما أظهرت النتائج أن أعلى نسبة لمخصص خسائر القروض لمصرف آشور الدولي كانت في سنة 2017 إذ بلغت (0.577) نتيجة قيام المصرف بتخصيص مبلغ تجاوز (27) مليار دينار كمخصص للقروض المشكوك في تحصيلها وذلك لمواجهة بعض المشاكل الناجمة عن توقف بعض المقترضين عن السداد, وهذا مؤشر سلبي يدل على ضعف إجراءات المصرف في التأكد من صحة وسلامة البيانات والوثائق المقدمة من قبل المقترضين قبل الموافقة على منحهم القرض, كما بلغت أدنى نسبة (0.142) في سنة 2013 نتيجة الزيادة في إجمالي القروض الممنوحة مقابل انخفاض مخصص القروض المشكوك في تحصيلها.

كذلك أظهرت نتائج تحليل بيانات مصرف المنصور للاستثمار أن أعلى نسبة لمخصص خسائر القروض كانت في سنة 2016 إذ بلغت (0.276) نتيجة ارتفاع نسبة القروض المشكوك في تحصيلها ما يعطي دلالة واضحة على ضعف إجراءات المصرف في متابعة استحصال القروض الممنوحة وبالتالي التعرض لمخاطر ائتمانية عالية.

ثالثا : نسبة القروض إلى إجمالي الودائع :

تم حساب نسبة القروض إلى إجمالي الودائع من خلال قسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع, وتم استخدام المعادلة أدناه لغرض قياس نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة :

نسبة القروض إلى إجمالي الودائع = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

إذ كلما انخفضت هذه النسبة دلت على انخفاض النشاط الائتماني للمصرف نتيجة التحوط في منح الائتمان وذلك حرصا منه على التقليل من المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن يتعرض لها نتيجة التوسع في منح الائتمان, والعكس صحيح فعند ارتفاع هذه النسبة فهذا يدل على اعتماد المصرف على سياسة ائتمانية مجازفة وقيامه بتوظيف نسبة كبيرة من أموال المودعين في قروض يتم منحها لزبائنه بهدف زيادة إيراداته, إلا أن ذلك سيعرض المصرف لمخاطر ائتمانية كبيرة في حال امتناع المقترضين أو عدم قدرتهم على سداد القروض التي بذمتهم نتيجة ضعف او عدم كفاءة إدارة الائتمان في

المصرف في تحصيل القروض الممنوحة, ويبين الجدول (4) نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2020) :

جدول (4) : نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2020).

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط للمدة
التجاري العراقـي	0.010	0.021	0.041	0.026	0.070	0.241	0.230	0.232	0.220	0.159	0.125
بغـــــداد	0.182	0.101	0.110	0.104	0.149	0.178	0.168	0.214	0.224	0.179	0.161
الشرق الأوســط	0.194	0.174	0.192	0.263	0.246	0.374	0.268	0.193	0.314	0.305	0.253
الاستثمار العراقـي	0.514	0.781	0.478	0.376	0.304	0.275	0.361	0.460	0.642	0.472	0.466
المتحد للاستثمـار	0.063	0.264	0.227	0.457	0.281	0.249	0.809	1.456	0.865	0.288	0.496
الأهلي العراقـــي	0.434	0.327	0.252	0.408	0.613	0.884	0.891	0.447	0.743	0.815	0.581
سومر التجـــاري	0.710	0.515	0.795	0.922	1.119	1.200	0.853	0.415	0.974	0.605	0.811
الخليج التجـــاري	0.043	0.137	0.145	0.078	0.171	0.339	0.512	0.590	0.677	0.746	0.344
آشور الدولـــــي	0.320	0.581	1.006	0.684	0.500	0.525	0.508	0.114	0.232	0.265	0.473
المنصور للاستثمار	0.292	0.365	0.097	0.100	0.077	0.071	0.057	0.067	0.083	0.099	0.131
المتوسط لجميع المصارف أعلاه	0.276	0.326	0.334	0.342	0.353	0.434	0.466	0.419	0.498	0.393	3.841

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2020).

أظهرت النتائج في الجدول (4) أعلى وأدنى نسبة للقروض إلى إجمالي الودائع لكل مصرف على حده خلال مدة الدراسة, فكانت أعلى نسبة للقروض إلى إجمالي الودائع للمصرف التجاري العراقي في سنة 2016 إذ بلغت (0.241) نتيجة اعتماد المصرف لسياسة ائتمانية مجازفة من خلال توظيف جزء كبير من أموال المودعين في قروض يتم منحها بهدف تحقيق زيادة في الايرادات إلا أن ذلك سيعرض المصرف إلى مخاطر ائتمانية عالية متمثلة باحتمال تعسر المقترضين وامتناعهم عن سداد القرض مع الفوائد, أما أدنى نسبة فكانت في سنة 2011 إذ بلغت (0.010) نتيجة تحوط المصرف في منح القروض لتجنب تعرضه للمخاطر الائتمانية.

كذلك أظهرت نتائج تحليل بيانات مصرف بغداد تذبذبا في نسبة القروض إلى إجمالي الودائع خلال السنوات (2011 – 2018) حتى بلغت أعلى نسبة في سنة 2019 إذ بلغت (0.224) نتيجة الزيادة الكبيرة في القروض الممنوحة بهدف تعظيم الأرباح, كما أظهرت النتائج إن أدنى نسبة كانت في سنة 2012 إذ بلغت (0.101) نتيجة انخفاض حجم القروض الممنوحة مقابل الزيادة الكبيرة في إجمالي الودائع وهو مؤشر ايجابي يعكس احتفاظ المصرف بسيولة فائضة قابلة للتوظيف من خلال المحافظة على أموال المودعين حرصا منه على حمايتها من التعرض للمخاطر.

كما أظهرت نتائج تحليل بيانات مصرف الشرق الأوسط للاستثمار أن أعلى نسبة للقروض إلى إجمالي الودائع بلغت (0.374) في سنة 2016 نتيجة توسع المصرف في منح القروض مقابل انخفاض حجم الودائع النقدية, كما بلغت أدنى نسبة (0.174) في سنة 2012 نتيجة الزيادة في حجم الودائع النقدية.

وأظهرت النتائج أن أعلى نسبة للقروض إلى إجمالي الودائع لمصرف الاستثمار العراقي كانت في سنة 2012 إذ بلغت (0.781) نتيجة الزيادة الكبيرة في حجم الائتمان النقدي الممنوح والذي بلغ أكثر من (150) مليار دينار من خلال توظيف جزء كبير من الودائع في نشاطه الائتماني, لتبدأ بعدها بالانخفاض التدريجي خلال السنوات اللاحقة لتبلغ ادنى نسبة لها في سنة 2016 إذ بلغت (0.275) نتيجة اعتماد المصرف لسياسة ائتمانية مشددة عند منح الائتمان النقدي فضلا عن تراجع النمو الاقتصادي والعزوف عن الاقتراض بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية للبلد.

كذلك أظهرت النتائج أن أعلى نسبة للقروض إلى إجمالي الودائع للمصرف المتحد للاستثمار كانت في سنة 2018 إذ بلغت (1.456) نتيجة التوسع الكبير الحاصل في حجم النشاط الائتماني إذ بلغت القروض الممنوحة أكثر من (207) مليار دينار مقابل الانخفاض في إجمالي الودائع النقدية, كما بلغت أدنى نسبة (0.063) في سنة 2011 نتيجة الانخفاض الكبير في حجم الائتمان النقدي مقابل الزيادة في حجم الودائع النقدية.

كما أظهرت نتائج التحليل أن أعلى نسبة للقروض إلى إجمالي الودائع للمصرف الأهلي العراقي كانت في سنة 2017 إذ بلغت (0.891) نتيجة النمو الكبير في حجم الائتمان النقدي الممنوح دلالة على اعتماد المصرف على الودائع في منح القروض لزبائنه, وأن أدنى نسبة كانت في سنة 2013 إذ بلغت (0.252) نتيجة النمو الكبير في حجم الودائع النقدية مقابل تدني كبير في حجم الائتمان النقدي الممنوح.

كما أظهرت نتائج التحليل أن أعلى نسبة للقروض إلى إجمالي الودائع لمصرف سومر التجاري في سنة 2016 إذ بلغت (1.200) نتيجة توسع النشاط الائتماني للمصرف إلا أن ذلك التوسع قد يعرض المصرف لمخاطر التخلف عن السداد وبالتالي تعرض أموال المصرف وأموال المودعين لمخاطر ائتمانية عالية, وأن أدنى نسبة كانت في سنة 2018 إذ بلغت

(0.415) دلالة على انتهاج المصرف لسياسة ائتمانية متحفظة وأن القروض هي ليست المصدر الرئيس لتعظيم إيرادات المصرف وتحقيق الأرباح فضلا عن الزيادة في حجم الودائع النقدية والتي بلغت أكثر من (181) مليار دينار.

كذلك أظهرت نتائج تحليل بيانات مصرف الخليج التجاري تذبذبا بين الانخفاض والزيادة خلال السنوات (2011 – 2019) حتى بلغت أعلى نسبة في سنة 2020 إذ بلغت (0.746) نتيجة النمو الكبير في النشاط الائتماني مقابل الانخفاض في حجم الودائع النقدية, كما بلغت أدنى نسبة (0.043) في سنة 2011 نتيجة التراجع الكبير في حجم الائتمان النقدي الممنوح لاعتماد المصرف سياسة ائتمانية متحفظة حرصا منه على التقليل من المخاطر الائتمانية.

كما أظهرت النتائج أن أعلى نسبة للقروض إلى إجمالي الودائع لمصرف آشور الدولي كانت في سنة 2013 إذ بلغت (1.006) نتيجة النمو الكبير في حجم الائتمان النقدي الممنوح مقابل الانخفاض الكبير في حجم الودائع النقدية وذلك يعكس قدرة المصرف وكفاءته في تشغيل أموال المودعين إلا أنه بالوقت ذاته قد يؤدي إلى تعرض المصرف لمخاطر ائتمانية عالية من شأنها أن تزعزع ثقة المتعاملين معه, لتبدأ بعدها بالانخفاض التدريجي خلال السنوات اللاحقة حتى بلغت أدنى نسبة (0.114) في سنة 2018 نتيجة التراجع الكبير في حجم الائتمان النقدي الممنوح بسبب فرض المصرف لشروط ائتمان غير ميسرة والتي ساهمت في انخفاض الطلب على القروض رغبة من المصرف في التقليل من المخاطر الائتمانية.

كذلك أظهرت النتائج أن أعلى نسبة للقروض إلى إجمالي الودائع لمصرف المنصور للاستثمار كانت في سنة 2012 إذ بلغت (0.365) نتيجة اعتماد المصرف لسياسة ائتمانية مجازفة من خلال توظيف جزء كبير من أموال المودعين في قروض يتم منحها بهدف زيادة الايرادات وتحقيق الأرباح, كما بلغت أدنى نسبة (0.057) في سنة 2017 نتيجة اعتماد المصرف لسياسة ائتمانية مشددة عند منح الائتمان النقدي فضلا عن تراجع النمو الاقتصادي والعزوف عن الاقتراض بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية للبلد.

ثالثا : اختبار فرضيات البحث :

اختبار الفرضية الأولى (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصارف عينة البحث) :

يمكن وصف علاقة الأثر الخاص بالمتغير المستقل المتمثل بمخاطر السيولة على المتغير التابع المتمثل بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض من خلال نموذج الانحدار البسيط وكما هو مبين في الجدول أدناه :

جدول (5) : نتائج معامل الانحدار البسيط لمخاطر نسبة السيولة على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

Sig	(F)المحسوبة*	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض			المتغير التابع / المتغير المستقل
		Sig	المحسوبة(T)	قيمة(β)	
000.0	8.937	0.0044	2.917	0.390	الحد الثابت
		0.0000	−6.392	−0.123	نسبة السيولة
		معامل التحديد R^2= 0.388			معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$= 0.362

من النتائج المعروضة في الجدول أعلاه نلاحظ عند زيادة نسبة السيولة بمقدار وحدة واحدة فأن متغير نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض سوف يتأثر بالانخفاض بمقدار $(\beta - 0.123)$, الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة عكسية ومعنوي لمتغير نسبة السيولة على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض, وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن نسبة السيولة سيكون لديها دور عكسي على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B_1) الذي بلغ (6.392−) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة (0.05), ومن خلال النتائج في أعلاه نرفض الفرض القائل (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر نسبة السيولة على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة) ضد أي فرضية أخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (8.937) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة (0.05), نستنتج أن النموذج المدروس بين مخاطر نسبة السيولة ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة, فضلا عن ذلك يلاحظ من الجدول (5) أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.388) ومعامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$) بلغ

(0.362) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (36.2%) من التغيرات التي تحدث في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض يعود لمتغير مخاطر نسبة السيولة.

اختبار الفرضية الثانية (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على مخصص خسائر القروض للمصارف عينة البحث) :

يمكن وصف علاقة الأثر الخاص بالمتغير المستقل المتمثل بمخاطر السيولة على المتغير التابع المتمثل بمخصص خسائر القروض من خلال نموذج الانحدار البسيط وكما هو مبين في الجدول أدناه :

جدول (6) : نتائج معامل الانحدار البسيط لمخاطر نسبة السيولة على مخصص خسائر القروض.

Sig	(F) المحسوبة•	مخصص خسائر القروض			المتغير التابع / المتغير المستقل
		Sig	المحسوبة(T)	(β)قيمة	
000.0	10.269	0.0000	4.461	0.502	الحد الثابت
		0.0000	−4.808	−0.134	نسبة السيولة
		معامل التحديد R^2= 0.344			معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$= 0.321

من النتائج المعروضة في الجدول أعلاه نلاحظ عند زيادة نسبة السيولة بمقدار وحدة واحدة فأن متغيرا مخصص لخسائر القروض سوف يتأثر بالانخفاض بمقدار $(\beta = -0.134)$, الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة عكسية ومعنوي لمتغير نسبة السيولة على مخصص خسائر القروض, وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن نسبة السيولة سيكون لديها دور عكسي على مخصص خسائر القروض، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B_1) الذي بلغ (−4.808) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة (0.05), ومن خلال النتائج اعلاه نرفض الفرض القائل (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر نسبة السيولة على مخصص خسائر القروض للمصارف عينة الدراسة) ضد أي فرضية أخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (10.296) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة (0.05), نستنتج ان النموذج المدروس بين مخاطر نسبة السيولة ومخصص خسائر القروض يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة, فضلا عن ذلك يلاحظ من الجدول (6) أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.344) ومعامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$) بلغ (0.321) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (32.1%) من التغيرات التي تحدث في مخصص خسائر القروض يعود لمتغير مخاطر نسبة السيولة.

اختبار الفرضية الثالثة (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر نسبة السيولة على نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة البحث) :

يمكن وصف علاقة الأثر الخاص بالمتغير المستقل المتمثل بمخاطر نسبة السيولة على المتغير التابع المتمثل بنسبة القروض إلى إجمالي الودائع من خلال نموذج الانحدار البسيط وكما هو مبين في الجدول أدناه :

جدول (7) : نتائج معامل الانحدار البسيط لمخاطر نسبة السيولة على نسبة القروض إلى إجمالي الودائع.

Sig	(F) المحسوبة•	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع			المتغير التابع / المتغير المستقل
		Sig	المحسوبة(T)	قيمة(β)	
000.0	7.044	0.0000	7.629	0.435	الحد الثابت
		0.0000	−6.026	−0.038	نسبة السيولة
		معامل التحديد R^2= 0.203		معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$= 0.186	

من النتائج المعروضة في الجدول أعلاه نلاحظ عند زيادة نسبة السيولة بمقدار وحدة واحدة فأن متغير نسبة القروض إلى إجمالي الودائع سوف يتأثر بالانخفاض بمقدار $(\beta = -0.038)$, الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة عكسية ومعنوي لمتغير نسبة السيولة على نسبة القروض إلى إجمالي الودائع, وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن نسبة السيولة سيكون لديها دور عكسي على نسبة القروض إلى إجمالي الودائع، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B_1) الذي بلغ (6.026−) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة (0.05), ومن خلال النتائج في أعلاه نرفض الفرض القائل (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر نسبة السيولة على نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة) ضد أي فرضية أخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (7.044) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة (0.05), نستنتج أن النموذج المدروس بين مخاطر نسبة السيولة ونسبة القروض إلى إجمالي الودائع يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة, فضلا عن ذلك يلاحظ من الجدول (7) أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.203) ومعامل التحديد المصحح $(\bar{R}^2)$ بلغ (0.186) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (18.6%) من التغيرات التي تحدث في نسبة القروض إلى إجمالي الودائع يعود لمتغير مخاطر نسبة السيولة.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات :

أولا : الاستنتاجات :

1- إن دراسة وتحليل مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصرف وأثرها على قدرة المصرف في منح الائتمان يعد من الموضوعات المهمة الواجب على إدارة المصرف الاهتمام بها بشكل كبير لضمان الحد من تأثير تلك المخاطر وضمان الاستمرارية في السوق المصرفي.

2- ضعف اهتمام إدارات المصارف بعملية تحديد وقياس المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة ممارسة أنشطته المتنوعة بالشكل الذي تمكنها من الحد من تأثير تلك المخاطر على قدرتها الائتمانية.

3- سجل المصرف المتحد للاستثمار أعلى نسبة لمخاطر السيولة إذ بلغت نسبة السيولة (0.053) خلال مدة البحث, أما مصرف سومر التجاري فقد سجل أدنى نسبة لمخاطر السيولة إذ بلغت نسبة السيولة (3.708) خلال مدة البحث.

4- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود علاقة أثر معنوي سالبة بين نسبة السيولة ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وهو ما يتعارض مع الفرضية الأولى التي نصت على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصارف عينة البحث.

5- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود علاقة أثر معنوي سالبة بين نسبة السيولة ومخصص خسائر القروض وهو ما يتعارض مع الفرضية الثانية التي نصت على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على مخصص خسائر القروض للمصارف عينة البحث.

6- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود علاقة أثر معنوي سالبة بين نسبة السيولة نسبة القروض إلى إجمالي الودائع وهو ما يتعارض مع الفرضية الثالثة التي نصت على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة البحث.

ثانيا : التوصيات :

1- ضرورة قيام إدارات المصارف التجارية في العراق بفتح وحدات لإدارة المخاطر المصرفية التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف اثناء ممارسة انشطته المختلفة.

2- على إدارة المصرف تبني ثقافة التعامل مع المخاطر المصرفية بالاعتماد على الدراسات العلمية والفنية والاكاديمية, فضلا عن وضع الآليات المناسبة لذلك, مع ضرورة عدم المبالغة في تقدير المخاطر كونها ستنعكس سلبيا على اداء المصارف.

3- ضرورة العمل على ايجاد قنوات استثمار جديدة لاستغلال السيولة النقدية الفائضة وعدم الاحتفاظ بها معطلة من خلال انتهاج سياسة مالية تحقق التوازن بين أهداف المصرف مع مراعاة الاستثمار في المشاريع ذات المخاطرة المنخفضة.

المصـــــــادر :

أ- المصادر العربية

1- البرزنجي, أحمد فهمي سعيد, "**مدخل في إدارة المصارف والعمليات المصرفية**", الطبعة الأولى, دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية للنشر والتوزيع, بغداد, 2018.

2- الحسيني, فلاح؛ الدوري, مؤيد, "**إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر**", دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2000.

3- النعيمي, عدنان تايه, "**إدارة الائتمان**", الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2010.

4- عبد الستار, رجاء رشيد, "**تقويم الأداء المالي في مصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**", مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, جامعة بغداد, العدد (31), 2012.

5- عشيش, سمير حسن, "**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض والتوسع النقدي في البنوك**", الطبعة الأولى, مكتبة المجتمع العربي للنشر, عمان, الاردن, 2010.

6- هندي, منير إبراهيم "**إدارة المنشآت المالية واسواق المال**", المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر, الاسكندرية, 2011.

ب- المصادر الاجنبية

1- Bahrini, Raef, "**Empirical analysis of non – perfuming forming loans in the case of Tunisian banks**", Journal of business studies quarterly, Vol (3), No (1), 2011.

2- Durrah, Omar؛ Rahman, Abdul Aziz؛ Jamil, Ahsan؛ Ghafeer, Sysd Nour Aldeen, "**Exploring the relationship between liquidity ration and indicators of financial performance : An analytical study on food industrial companies listed in Amman bursa**", International journal of economics and financial, Vol (6), No (2), 2016.

3- Funso, Kolapo؛ Kolade, Ayeni؛ Ojo, M, "**Credit risk and commercial banks**", Performance in Nigeria, A panel model approach, Australian journal of business and management research, Vol (2), No (2), 2012.

4- Ozili, Peterson؛ Outa, Erick, "**Bank loan loss provisions research : A review bursa Istanbul**", Vol (17), No (3), 2017.

5- Rose, Peters؛ Hudging, Sylvia, "**Bank management of financial services**", 9th edition, the MC Graw – Hall, international edition, 2013.

6- Sjahrifa, Cut؛ Daryanto, Mardawiyah؛ Ananggadipa, Vanya, "**Measuring the financial performance of Indonesian banking industry using risk – based bank rating**", International journal of business studies, Vol (2), No (1), 2018.